E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

دعم السلطة للمذهب المالكي في بلاد الغرب الإسلامي - قراءة تاريخية –

Support the authority of the Maliki school in the countries of the Islamic West - historical study-

د.محمد منصوري (*)
جامعة تلمسان ، الجزائر
simansor@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2020/02/28 تاريخ القبول: 2020/08/28 تاريخ النشر: 2020/09/30

الملخص:

تتناول هذه الدراسةُ الحديثَ عن أبرز المذاهب الفقهية التي كُتب لها البقاء و حظيت بقبول الأمة الإسلامية -أصولا و فروعا-، ألا هو المذهب المالكي المنسوب إلى إمام دار هجرة النبي عليه الصلاة و السلام، "مالك بن أنس (ت189هـ)" ، و تَوَجَّهَ البحثُ إلى التساؤل عن مدى الدعم السلطوي الذي حَظِي به هذا المذهب على مَرِّ الفترات التاريخية التي عرفتها بلاد الغرب الإسلامي منذ زمن الفتوحات الإسلامية، وقد تَّم التطرقُ من خلال ذلك إلى نشأةِ الفقه المالكي ودوافعِ استقراره ببلاد الغرب الإسلامي، ثم حَاوَلَت الدراسةُ عَرْضَ معالمِ دَوْرِ السلطة الحاكمة بهذه البلاد في الإلزام بالمذهب المالكي، ثم ذَكَرَتْ بعض الملامح التي توضح طرق دعم السلطان للمذهب المالكي، وقد خَلُصَت هذه المحاولة إلى جملة من النتائج العلمية و التوصيات المعرفية.

الكلمات الدالة:

المذهب المالكي ، الغرب الإسلامي ، السلطة ، الإمام مالك .

Abstract:

This study talks about Maliki School the most important doctrines which was kept forever, and this is in term of the authoritarian support which had received over the historical periods that the Islamic west countries knew.

According to Maliki school ,it was touched through the rise of Maliki Fiqh (jurisprudence) and the motives for its stability in the west Islamic countries.

This study tries to high light the role of the ruling authority in this country, binding Maliki doctrine. Moreover, it discusses some features to clarify the ways in which

(*) المؤلف المرسل: منصوري محمد: simansor@gmail.com

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

the Sultan supports the Maliki school . This attempt finished with a number of scientific results. Besides, some knowledge recommendations were also suggested.

Keywords: Maliki Fiqh; Islamic west countries; authority; Imam Malik.

****

1. مقدمة:

نجح المذهب المالكي في التموقع داخل الخريطة المذهبية لبلاد الغرب الإسلامي، و قد تَبَنَّى الفقهَ المالكي خلفاءُ و أمراءُ كثيرٍ من الدول التي تعاقبتْ سلطتُها وتَوالَى نفوذُها على تلك البلاد، خاصةً إبان فترة المرابطين الذين استطاعوا توحيدَ الغرب الإسلامي وتثبيتَ أركان المذهب المالكي بأراضيه. و قد ساهمتْ عواملُ متعددة في ترسيخ هذا المذهب بهذه البلاد؛ يمكن تصنيفُها إلى عواملَ إقليميةٍ أو مكانيةٍ، و عواملَ اجتماعيةٍ أو نفسيةٍ، و عواملَ فكريةٍ أو منهجيةٍ، لكن يَبْقَى العاملُ الحاسمُ هو دور السلطة السياسية، و الذي تَمثل في حَمْلِ الأمراءِ و الحكامِ رَعَايَاهُمْ على الالتزامِ بالمذهب المالكي في شؤونهم الدنيوية والأخروية، مما عَزّزَ هيمنةَ الفقه المالكي في مجال العبادات و المعاملات و ساعد على توسيع الرقعة المجالية لانتشاره.

و عن دور الخلفاء و الأمراء يقول ابن العربي (ت 543هـ): «و لَمّا ظَهرت الأموية على المغرب وأرادت الانفرادَ عن العباسية وَجَدَت المغربَ على مذهب الأوزاعي (ت 157هـ)، فأقامت في قولها رسمَ السنة و أخذت بمذهب أهل المدينة في فقههم و في قراءتهم، و كانت أقربَ إليهم من قراءة وَرْشٍ، فحملت رايتَه، و أُلزِم الناسُ بالمغرب حرفَ نافع (ت 169هـ) و مذهبَ مالك (ت 189هـ)، فَجَرَوْا عليه و صاروا لا يتعدونه ...»[1].

في هذا السياق يأتي هذا المقال العلمي الْمُعَنْوَن بـ"**دَعْمُ السلطان للمذهب المالكي- قراءة تاريخية-**" لِيُحاول الإجابة عن الإشكالية المحددة بـ: **ماهي التجليات التي تبرز دور السلطة التي حكمت بلاد الغرب الإسلامي في إلزام الناس بالفقه المالكي عبر مختلف مراحل تطوره؟ و هل يُعد هذا الدور عاملا مؤسِّساً للمذهب المالكي أم هو وسيلة مُتَمِّمة و مُمَكِّنَة و مُطَوِّرةٌ له في هذه البلاد فقط** ؟ و هذا بغيةَ الوصول إلى بعض تجليات العلاقة الثنائية بين الفقيه و السلطان أو بين الدين والسياسة فيا يخدم المرجعية المذهبية من وجهة نظر المعطى التاريخي، و أيضا بغيةَ الوقوف على مسافةٍ أقربَ من الوظيفة التاريخية في نقل مسار تطور المذهب المالكي في بلاد المغارب.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

2. نشأة المذهب المالكي بالغرب الإسلامي

يُطلَق المذهب في عرف الفقهاء على الأحكام التي ذهب إليها إمامٌ من الأئمة و على المسائل التي يقولها المجتهد و التي يستخرجها أتباعه من قواعده[2]،و المراد بـ"المذهب المالكي" ما قاله الإمام مالك (ت 189هـ) ﷺ، و ما قاله أصحابُه على طريقته و نُسب إليه مذهباً؛ لأنه يجري على قواعده و أصوله التي بنى عليها مذهبَه[3]. و قد نشأ هذا المذهب و ترعرع بأرض الحجاز بالمدينة المنورة، ثم ما فتئ أن عمَّ كثيرا من بقاع العالم الإسلامي؛ من بلاد العراق و الشام و مصر و افريقية و الأندلس وغيرها، فتنوعت بلاده، والتي اعتُبر "الغرب الإسلامي" أحدها. يحاول الباحث -في المطلبين التاليين- التعرضَ لنشأة هذا المذهب و التطرقَ لِعوامل تأسيسه في مناطق الغرب الإسلامي:

1.2. دخول المذهب المالكي إلى الغرب الإسلامي:

كان الناس -مع بداية الدعوة الإسلامية- ببلاد المغرب العربي يدينون في عقائدهم وعباداتهم و معاملاتهم وفق ما أرشدهم إليه الفاتحون الأولون مما حملوه معهم من كتاب الله ﷻو سنة نبيه ﷺ و ما تواتر عليه عمل الصحابة و التابعين ﷺ.و مع تأسيس إدريس بن عبد الله (ت 176هـ/793م) لِدولة الأدارسة عام (172هـ/788م) و ما ذَكَرَهُ لأهل المغرب من فضلٍ للإمام مالك و مكانتِه العلمية و سُمُوّ أخلاقه بدأ المذهب المالكي ينشأ بين أهالي هذه المنطقة و يُرسِي أركانه[4]. و ممن كُتِب لهم السبقُ في ترسيخ فقه المذهب المالكي في بلاد الغرب الإسلامي "أبو الحسن علي بن زياد العبسي التونسي" (ت 183هـ/800م) تلميذُ الإمام مالك؛ حيث نَقل القاضي عياض (ت 544هـ) أنه «أول مَن أَدخل الموطأَ و جامعَ سفيان (ت 161هـ) المغربَ، و فَسَّر لهم قول مالك و لم يكونوا يعرفونه»[5]. و منهم -كذلك- "أسد بن الفرات" (ت 213هـ/828م) قاضي افريقية و فاتح صقيلية وصاحب "الأَسَدِية" المشهورة في المذهب المالكي، و الذي سمع "الموطأ" من الإمام مالك نفسه و رحل إلى العراق فَلَقِي أبا يوسف و محمد بن الحسن تلميذي الإمام أبي حنيفة (ت 150هـ). و منهم "سحنون بن سعيد" (ت 240هـ/854م) الذي سمع من "علي بن زياد" و "ابن القاسم" (ت 191هـ) وغَيْرِهما، و تولى قضاء القيروان و عمِل على رسوخ المذهب المالكي؛ فَقَضَى به و فَرَّقَ حِلَق أهل الأهواء و البدع من الجامع و شرَّدهم و عَزَلَهم عن أن يكونوا أئمة للناس أو مُعلمين لِصبيانهم، و قد كان أَوَّلَ القضاة مَن جعل في الجامع إماماً يصلي بالناس و يجتمعون حوله، على غير العادة قبله؛ فإن هذا كان من صلاحيات الأمراء[6].

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

و في أواخر القرن الثالث الهجري تسلَّط الشيعة الإسماعيلية على بلاد المغرب العربي، و عملوا على نشر دعوتهم و تعاليم مذهبهم و عقائدهم، مما أحدث فِتناً و رزايا عظيمةً بين فقهاء المالكية و أهل الشيعة؛ فَمِمّا يُروَى أنه قد كان خلافٌ سياسي شديد بين "حماد بن بلكين" (ت 419هـ/1029م) صاحب القلعة و ابنِ أخيه "باديس بن منصور" (ت 406هـ/1016م) صاحب القيروان[7]، حيث رفض "حمادٌ" عقائد الروافض والشيعة متمسكاً بعقائد و مذهب أهل السنة المالكية.

و قد استمرت المعارضة المالكية تعمل في الشعب المغرب المغربي حتى تغلغل فيهم الوعي السني، الأمر الذي انتهزه "المعز بن باديس" (ت 454هـ/1062م) فرصةً سانحةً و بَنَى عليه موقفاً سلبيا اتجاه الدولة الفاطمية المتسلطة على بلاد المغرب -آن ذاك-؛ فأعلن انفصاله عن التبعية المفروضة عليه من قِبل "الشيعة العبيديين"[8]، و تمسك بمذهب أهل السنة، و جمع الفقهاء حوله للمناظرة بين يديه، و كان فيهم المالكية و الحنفية، و قد أُثر عنه القولُ بالاكتفاء بمذهب مالك لكونه عالِمَ المدينة[9]. و هكذا استمر المذهب المالكي يزيد ثباتاً في النفوس و رسوخاً في بلاد المغرب على مدى الأيام، لاسيما على عهد دولة المرابطين مع بداية القرن الخامس الهجري على يد الداعية الفقيه "عبد الله بن ياسين الجزولي" (ت450هـ/1058م)، فعم المذهب المالكي سائر أراضي المغرب[10].

على أنه مما يُنَبَّهُ عليه -هنا- أنه لطالما عُدّت الأندلس ثغرا من ثغور المغرب وامتدادا لأراضيه، ويُروى أن "زياد بن عبد الرحمن" المعروف بـ"شبطون" (ت 193هـ/810م) هو أول مَن أدخل مذهب الإمام مالك إلى الأندلس[11]، و به و بـ"عيسى بن دينار" (ت212هـ/829م) و"يحيى ين يحيى الليثي" (ت234هـ/848م) انتشر علم الإمام مالك بالأندلس، و في هذا يقول المقري (ت 1041هـ) : «و اعلم أن أهل الأندلس كانوا في القديم على مذهب الأوزاعي و أهل الشام منذ أول الفتح، ففي دولة الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل -و هو ثالث الولاة بالأندلس من الأمويين- انتقلت الفتوى إلى رأي مالك بن أنس و أهل المدينة؛ فانتشر علم مالك و رأيه بقرطبة و الأندلس جميعا بل و المغرب ...» [12].

2.2. عوامل تأسيس المذهب المالكي في بلاد الغرب الإسلامي:

إن المتتبع لِتاريخ الفقه الإسلامي ببلاد الغرب الإسلامي لَيَلْحَظُ مدى التقلص والاضمحلال الذي تعرضت له المذاهبُ الفقهية عدا المذهبَ المالكي، فقد استحوذ هذا الأخير على الساحة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الفقهية الغربية من العالم العربي الإسلامي، حتى صار لا يُفتَى إلا به و لا يُوَلَّى إلا مَن انتُسب إليه.

و هذا يستدعي التساؤلَ عن العوامل وراءَ ذلك ! بُغيةَ إبرازِ دوافع نشوء المذهب المالكي في هذه المنطقة و إدراكِ مساهمته في تعميق الدور التاريخي للمغرب الإسلامي و فهمِ أثره في تشكيل الواقع المغاربي المعاصر، وكذلك من أجل حماية هذا المكتسَب الذي حافظ على وحدة المجتمعات المغاربية و هويتها الدينية و الثقافية.و يمكن ردُّ العواملِ التي أدت إلى تأسيس المذهب المالكي في الربوع المغربية الإسلامية في ما يلي:

1.2.2. العامل النفسي:

لقد كان لشخصية الإمامِ مالك -مؤسسِ المذهب- أثرٌ كبير في تحبيب مذهبه إلى الناس عامة والمغاربة على وجه الخصوص؛ فإن من أَلَّفوا في ترجمته[13] ذكروا ما كان عليه من أخلاق عالية و خصال راقية، والتي منها تَهَيُّبُهُ الشديد من الفتوى، و تَحَرّيهِ لِمَا يَنقل و يَروي مِن حديث رسول الله ﷺ، و إقبالُه على ما ينفع، و إدبارُه عن ما لا ينفع، و هذا مَكَّنَ حُبَّهُ من التَّوَطُّدِ في القلوب؛ حتى كان الناس لا يَخرجون عن حكمه و لا يُفتون و مالكٌ بالمدينة.و مِن خلاله

و صفاته اهتمامُه بالطلبة المغاربة؛ يذكر ابن فرحون (ت 799هـ) في ترجمة "ابن أبي حسان اليحصبي (ت 227هـ)" أنه قال: «سمعت مالكاً يقول: أهل الذكاء و الذهن والعقول من أهل الأمصار ثلاثة: المدينة ثم الكوفة ثم القيروان»[14].هذه الإحساس الرهيف و هذا الشعور الطيب و هذه المودة الخاصة و هذه العاطفة الجياشة وهذا السلوك الحسن مِن قِبل الإمام مالك ساعَدَ على نموّ و تزايُدِ طلبة العلم الذين نشروا علمه و دافعوا عنه، خاصة المغاربة منهم؛ كأسد بن الفرات و علي بن زياد و عبد الله بن فروخ (ت 176هـ) و يحيى بن يحيى(ت 234هـ) و غيرِهم و مَن بعدَهم.

2.2.2. العامل المكاني:

الحج مؤتمر سنوي يلتقي فيه المسلمون من كل الأقطار، و لَما كانت قوافل الحج تتضمن التجار كان يصاحبهم -كذلك- جمعٌ من العلماء و الطلبة الذين يقصدون الديار المقدسة لأداء فريضة الحج والعمرة يبتغون العلم في مكة و في المدينة و في غيرهما، فإذا أتموا أداء المناسك عرجوا على المدينة المنورة لزيارة الروضة الشريفة و قبر سيدنا النبي ﷺ، فيقيمون بها يستمعون أخبارها، و قد كانت شهرة الإمام مالك تملأ الآفاق؛ لذلك كان الحجاج يقصدون مجلسه لطلب الفتوى و للتعلم و للتأدب.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

و قد كان لِجلوس الإمام مالك -و هو يُحَدِّثُ- في مسجد رسول الله ﷺ أثرُه الإيجابي البالغُ في نفوس مَن يستمعون إليه؛ ذلك أنهم كانوا يتمثلونه في مقام عال، و هذا مما يدفع بالمذهب المالكي إلى الانتشار و الرسوخ بين المغاربة عندما يَحملون أسعدَ اللحظات و أطيبَ الأخبار عن جَوِّ المدينة المنورة -التي لها قداستُها الروحية و مكانتُها التاريخية- إلى ذويهم و أهليهم و خِلاَّنهم.

أَضِفْ إلى ذلك أن طلبة المغرب -مِن قاصدي الديار المقدسة- لا يجدون بها أشْهَرَ من الإمام مالك الذي حباه الله تعالى بشخصية علمية فذة جمعت بين المشرب الحديثي و المشرب الفقهي؛ فيلازمونه و يتعلمون منه، ثم يعودون لبلادهم ينشرون مآثرَ شيخهم و علومه؛ فيمهدون الناسَ لِتقبل آرائه الفقهية.

و مما له علاقة بهذا العامل المكاني بُعد العراق عن الطريق الذي يسلكه المغاربة إلى أرض الحجاز ذهاباً و إياباً؛ فإنهم كانوا يرحلون إلى الحج إما عن طريق سيناء ثم ينعطفون منها عن طريق البر، و إما عن طريق البحر الأحمر، و لم يكن العراق في هذين الطريقين حتى تتسنى لهم فرصة الرحلة إلى علمائه و الأخذ عنهم، يقول ابن خلدون (ت 808هـ): «و أما مالك رحمه الله تعالى فاختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس، و إن كان يوجد في غيرهم إلا أنهم لا يقلدوا غيره إلا في القليل؛ لِمَا أن رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز، وهو منتهى سفرهم، و المدينةُ يومئذ دارُ العلم و منها خرج إلى العراق، و لم يكن العراق في طريقهم فاقتصروا عن الأخذ عن علماء المدينة، و شيخُهم يومئذ و إمامُهم مالك و شيوخُه من قبله و تلاميذُه مِن بعده، فرجع إليه أهل المغرب و الأندلس و قلدوه دون غيره ممن لم تصل إليهم طريقته»[15].ثم إن المشهد الفكري العراقي في بُعدَيه العقيدي و السياسي كان يعرف من الفِرَق المختلفة والنِحَل المتباينة ما جعل الكثير من علماء المغاربة يَعْزِفُونَ عن أرض العراق لأجل طلب العلم، و يرضون بعلم المدينة؛ لاختلاف طينةِ و ذهنيةِ الحجاز عن طينة و ذهنية العراق.

3.2.2. العامل المنهجي:

اختار المغاربة المذهب المالكي عن إيمان و اقتناع، و لم يبغوا به بديلا على مرِّ قرونٍ، و قد عصمهم من التفرق و الاختلاف؛ لِما امتاز به من خصوصية منهجية على المستويين الأصولي و الفقهي.و لقد مَثَّل الإمامُ مالك الشخصيةَ الفقهيةَ الكاملةَ التي كانت رمزاً لِلسنة، و كان فقهه مرتبطا كل الارتباط بالحديث و الأثر، و يُعتَبر كتابُ "الموطأ" المرجعَ الأول في الفقه و الحديث، و أهمَّ المعالم البارزة التي تؤكد منهجية المذهب المالكي و أصولَه في الاستنباط وقواعدَه في الاجتهاد و أحكامَه الجزئية، كلُّ ذلك كان باعثا على تقليده من قبل أهل الغرب الإسلامي.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

فقد مزج الفقه المالكي في أدلته بين ما هو نقلي و بين ما هو عقلي مراعيا في ذلك مقاصد الشريعة و ما تعارف الناس عليه في معاملاتهم و شئون حياتهم مما لا يتعارض مع النصوص الشرعية، وهذا التنوع في المصادر و الوفرة في الأصول و التوسع في استثمار الأدلة قد أغنى المدرسة الفقهية المغربية و وضع بين علمائها آليات الاستنباط و وسائل الاجتهاد التي مكنتهم من ممارسة الفقه المالكي.

3. دور السلطة السياسية في الإلزام بالمذهب المالكي

تتناول جغرافيةُ الغرب الإسلامي ثغورَ الأندلس و بلادَ المغرب العربي من شمال إفريقيا، وقد كان لكلٍّ من السلطتَيْن السياسيتَيْن الحاكمتَيْن -هنا و هناك- دورٌ بارز في إلزام الناس بالاحتكام إلى الفقه المالكي، مما يوضحه المطلبان الآتيان:

1.3. دور السلطة في الأندلس:

منذ تولية هشام بن عبد الرحمن الأموي (ت 180هـ) أميرا على الأندلس، أخذ أهل هذه البلاد بالتزام المذهب المالكي، و صار القضاء و الإفتاء وفق مذهب الإمام مالك، فالتزمه الناس من يومئذ وحموه بالسيف[16]، و قد صار على سيرة هذا الأمير خلفاؤه من بعده، فكانوا يلزمون القضاة و المفتين بالتزام مذهب مالك، بل قد كان الولاة يشترطون على الحاكم أن لا يحكم إلا وفق قول ابن القاسم (ت 191هـ) و روايته[17]، فعلى مذهب مالك كان عمل الناس بالأندلس و عليه حَمَلَ السلطانُ أهلَ مملكته[18].

و قد كان أمراء الأندلس إذا ما تسربت إلى مجتمعاتهم تيارات فكرية أو مذاهب فقهية ليست على أصول أو فروع المذهب المالكي، كانوا كلما طرأ ذلك يسارعون إلى الذود عن المذهب و يمنعون من يسعى لنشر تلك الأفكار و المذاهب[19]، و لذلك كانت المراسيم الصادرة إلى القضاة و المفتين تحثهم على التمسك بالمذهب المالكي و تحذرهم من الخروج عنه؛ و مما يؤكد هذا ما نقله الونشريسي (ت 914هـ) مما كتبه الخليفة "الحَكَم المُسْتَنصَر بالله" (ت 366هـ) إلى الفقيه أبي إبراهيم (ت 371هـ): «...و كلُّ مَن زاغ عن مذهب مالك فإنه ممن رِينَ على قلبه، و زُيِّن له سوءُ عمله، و قد نظرنا طويلاً في أخبار الفقهاء، وقرأنا ما صُنِّف في أخبارهم إلى يومنا هذا، فلم نر مذهباً من المذاهب غيرَه أسلمَ منه؛ فإن فيهم الجهمية والرفضية و الخوارج و المُرْجئة و الشيعة، إلا مذهب مالك رحمه الله تعالى، فإنا ما سمعنا أحداً ممن تقلد مذهبه قال بشيء من هذه البدع، فالاستمساك به نجاةٌ إن شاء الله تعالى»[20].

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

و كتاب آخر من نفس الخليفة جاء فيه ما نصه: «... مَن خالف مذهب مالك بالفتوى و بَلَغَنا خبرُه أنزلنا به من النكال ما يستحقه و جعلناه عبرةً لغيره، فقد اختبرتُ فوجدتُ أن مذهب مالك وأصحابه أفضلَ المذاهب، و لم أر في أصحابه و لا في مَن تقلد بمذهبه غيرَ معتقَدٍ للسنة و الجماعة، فليتمسك الناسُ به و ليُنْهُوا أشد النهي عن تركه، ففي العمل بمذهبه جميع النجاة»[21]. و عندما تحدث "القاضي عياض" (ت 544هـ) عن إلزامِ الناس بالأندلس بمذهب مالك و حمايةِ هذا المذهب بقوة السلطان منذ إمارة "هشام بن عبد الرحمن" قال: «... على ذلك مضى أمرُ الأندلس إلى وقتنا هذا»[22]، أي طيلة عصر الخلافة الأموية و أثناء عصر الطوائف، ثم أثناء حكم المرابطين لبلاد الأندلس، حيث «بلغ فقهاء المالكية في عهد المرابطين مبلغا لم يبلغوا مثله من قبل»[23]، و على الخصوص في فترة "علي بن يوسف بن تاشفين" (ت: 537هـ) الذي كان لا يقطع أمرا في مملكته دون مشاورة فقهاء المالكية[24].

2.3. دور السلطة في المغرب العربي:

لقد سار سلاطين المغرب على نهج أمراء الأندلس؛ فحملوا الناسَ على الأخذ بمذهب مالك، وقد عُلم ذلك منذ دخول هذا المذهب إلى تلك الديار، حتى أنه قد كان بعضٌ من السلاطين علماءَ وفقهاءَ من المالكية، و هذا على غرار "إدريس الأول" (ت 176هـ) مؤسس دولة الأدارسة بالمغرب الأقصى، و ابنه "إدريس الثاني" (ت 213هـ)، و يحيى الأول (ت 249هـ)، و يحيى الرابع (ت 309هـ) الذي اعتُبر أعظم حُكام الأدارسة بفضل ما شهدته البلاد من ازدهار على كافة الأصعدة.

على أن فترات الحكم الشيعي بالمغرب الأقصى قد تركت بعض الآثار للمذهب الشيعي في أوساط العامة، مما جعل حاكم الأندلس يتدخل للحسم في الأمر و تقويم الاعوجاج عندما أصبح المغرب الأقصى تابعا للخلافة الأموية بالأندلس؛ فقد نقل المؤرخ "ابن حيان" (ت 469هـ) أمرا من "الحَكَم المُسْتَنصِر بالله" إلى أهل "فاس" بأداء الطاعة و الدخول في الجماعة و اتباع السنة و العمل بمذهب مالك[25]، و نفسُ الأمر صَدَرَ لِأَحد زعماء قبيلة "كتامة" البربرية الذي دخل في طاعة "الحَكَم المُسْتَنصِر بالله" حاثا إياه على التمسك بالمذهب السني و التخلي عن ما كان قد بثه الشيعة العبيديين من البدع[26].

و فعلاً توالت استجابةُ قبائل شمال المغرب لطاعةِ "الحَكَم المُسْتَنصِر بالله" و مبايعتِه بعد ذلك ونبذِهم للشيعة، و العملِ بمذهب مالك، و قد كان هذا الأمير يكاتبهم و يشرح لهم شعائر الإسلام السنية على فقه المالكية، فكانوا يردون عليه بكتابة بيعتهم و دخولهم في الطاعة و التزامهم بالعبادات والشعائر على ما شرط عليهم و شرح لهم[27].

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

و أما في إفريقية فإن الأوضاع السياسية بها كانت على خلاف ما هي عليه ببلاد المغرب الأقصى والأندلس، فأمراء دولة الأغالبة كانوا متحيزين للمذهب الحنفي في الفروع و ناصرين للمذهب الاعتزالي في الأصول (أي العقائد)، و لكن العامة من أهل إفريقية كانوا تبعا لعلمائها من المالكية، و لذا تزاحمت المذاهب المختلفة، فلما ولي "سحنون" و مَن بعدَه قضاءَ إفريقية فَرَّقَ جميع المخالفين و مَنَعَ الفتوى بغير المذهب المالكي، و معلوم أن القاضي مشارك للأمير في سلطانه، بل إن سلطان القاضي قد يفوق سلطان الأمير أحيانا[28].

غير أن سلطان القضاء في إفريقية لم يكن دائما في أيدي المالكية، لا سيما إبان فترة العبيديين، الأمر الذي جَعَلَ الصراع يحتدم بين المذهبين: المالكي السني و الشيعي الفاطمي، و لم ينحسم هذا الخلاف المذهبي إلا عندما تخلى "المعز بن باديس" عن التبعية الفاطمية سياسيا و عقديا فقهيا، وجمع الناس على مذهب مالك[29].بهذه الخطوة التي خطاها "المعز بن باديس" حظي المغاربة في جميع أقطار الغرب الإسلامي بوحدة مذهبية كان لها الأثر في السعي إلى وحدة سياسية واقعية محققة.

4. دعم السلطان للمذهب المالكي بين التأسيس و التمكين

مما لا شك فيه أنَّ دَعْمَ السلطان لأي تيار فكري يعطيه من الدفع و القوة ما يساهم في انتشاره؛ لِمَا يتمتع به السلطان من وسائل مادية و معنوية تساعده على بلوغ هدفه في ظرف زمني موجز، فإذا كان ذلك التيار الفكري يضم من العناصر ما يمنحه الرضا و القبول لدى المتلقين، فإن دعم السلطان -في هذه الحالة- يضمن له التمكين و الاقتناع و يوفر له البقاء و الاستمرار.و لقد كان هذا هو حظُّ المذهب المالكي مع ذوي السلطان؛ ففي حياة إمام المذهب عُرِضَ عليه نشرُ مذهبه بوساطة سلطة الدولة العباسية، إلا أنه اختار ترك الناس و حرية اختيارهم، و قال لخليفة المسلمين آنذاك: «يَا أَمِيْرَ المُؤْمِنِيْنَ: لاَ تَفْعَلْ؛ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ سَبقَتْ إِلَيْهِم أَقَاوِيْلُ، و سَمِعُوا أَحَادِيْثَ، وَرَوَوْا رِوَايَاتٍ، وأَخَذَ كُلُّ قَوْمٍ بِمَا سبقَ إِلَيْهِم، و عَمِلُوا بِهِ، و دَانُوا بِهِ، مِن اخْتِلاَفِ أَصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ وغَيْرِهِم، و إِنَّ رَدَّهُم عَمَّا اعْتَقَدُوْهُ شَدِيْدٌ، فَدَعِ النَّاسَ و مَا هُمْ عَلَيْهِ، و مَا اخْتَارَ أَهْلُ كُلِّ بَلَدٍ لأَنْفُسِهِم»[30].

و لكنَّ انتشارَ المذهب المالكي -فيما بعد- و التمكينَ له في إفريقية و المغرب الأقصى والأندلس كان بدعمٍ من السلطة الحاكمة؛ و مما يدل على ذلك تَمَكُّنُ "يحي بن يحي الليثي" من قلوب الخلفاء الأمويين الذين أفسحوا له مجال تعيينِ القضاة المالكيين على كل مُدُنِ الأندلس، و تَمَتُّعُ "سحنون بن سعيد" بصلاحياتٍ كبيرة لَمَّا وَلِيَ بنفسه قضاءَ إفريقية.هذا

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

و يمكن أن يتجلى دَعْمُ السلطة للمذهب المالكي في بلاد الغرب الإسلامي من خلال ثلاثة روافدَ أساسيةٍ، يتم بيانُها في المطالب الموالية:

1.4. إشراك علماء المالكية في الحُكم:

على اعتبار أن الوحدة المذهبية تخدم بالدرجة الأولى الحكام السياسيين؛ فإنه قد كان دَأْبُ المرابطين

السعيَ إلى جَعْلِ المذهب المالكي محورَ حركتهم الإصلاحية و الخطَّ الإيديولوجي الذي أداروا دعوتَهم ونضالَهم عليه، و قد بذلوا الجهد في استئصال شأفة المذاهب الأخرى، و بذلك أصبح المذهب المالكي مرتبطا أشد الارتباط بالدولة، بل أَحَدَ مقوماتها الأساسية و الروحَ التي تُعطيها المشروعية السياسية، و قد دعمت الدولة هذا التوجه بإسناد منصب القضاء للفقهاء المالكيين، و هو عناه المؤرخ "عبد الواحد المراكشي" (ت 647هـ) بقوله: «... فلم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من علم الفروع، أعني فروع مالك ...»[31]، و لعل النظر في أسماء القضاة الذين أُسندت إليهم وظيفة القضاء كفيل بتدعيم هذه المقولة.

و قد وقع لِبعض العلماء الكبار أنهم كانوا في أوقاتهم كالملوك؛ يشاركونهم في تدبير أمور الدولة، ويُدْلون بآرائهم في عظائم الأمور، مثلما مر مع " يحيى بن يحيى الليثي" ، فقد كان الأمير "عبد الرحمن بن الحكم" (ت 238هـ) «يلتزم من إعظامه و تكريمه و تنفيذ أموره ما يلتزمه الولد لأبيه، فلا يستقضي قاضيا، ولا يعقد عقدا، و لا يمضي في الديانة أمرا إلا عن رأيه و بعد مشورته، و يحيى بن يحيى في ذلك يعترف للأمير عبد الرحمن بجميل ذلك، فلا يألو في ذكر إحماد سيرته، و وصف معدلته، و تزيين آثاره لدى رعيته، ...»[32]. و عالِمٌ آخر هو "ابن ذكوان" (ت 413هـ) الذي ينتمي إلى أهلِ بيتِ علمٍ و رياسةٍ، فقد قال عنه المؤرخ ابن حيان: «كان صارما في حكمه ...، عالما بمذاهب المالكية ...، ولاَّه ابنُ أبي عامر القضاءَ، وكان من خاصته، و محلُّه فوق الوزراء، يفاوضه في تدبير المُلك و سائر شؤونه ...، كان له داخل القصر بيتٌ خاص به، يشاور فيه المنصور، و ولاَّه عبد الرحمن بن المنصور الوزارةَ مجموعةً إلى قضاءِ القضاة، و لم يجتمعا لِأحد بالأندلس قبله، ...»[33].

و قد اتخذت مشاركةُ علماء المالكية في السلطة صوراً عديدة، أبرزها القضاء و الإفتاء، و لا ريب في أن عنايةَ الخلفاء -من جانبهم- بتعيين المالكية في مناصبَ تُمَكِّنُهم من تطبيق أحكام المذهب أمرٌ يدل على الاهتمام، كما أنه مِن شأن تطبيق أحكام المذهب في واقع الناس التمكينُ له و توسيعُ آفاقه و تطويرُ طرق البحث فيه.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

ثم إن هذا الإشراك للعلماء المالكية في الحكم كان نابعا من إعظام الأمراء للعلماء و احترامهم لهم

تعبيرا عن الاعتراف لهم بمكانتهم، و ذكر المقري -متحدثا عن قرطبة و ملوكها-: «... وقد سمعتُ مِن تعظيم أهلها للشريعة و منافستِهم في السؤدد بعلمها و أن ملوكها كانوا يتواضعون لعلمائها و يرفعون أقدارهم و يصدرون عن آرائهم و أنهم كانوا لا يقدمون وزيرا و لا مشاورا ما لم يكن عالما... »[34]، كما أن ابن أبي عامر (ت 392هـ) كان يكرم العلماء، و منهم "أبو بكر بن زرب" (ت 381هـ)؛ فقد كان يعظمه و يتحرك إليه إذا أتاه، و يجلسه على فراشه، و لم يُقَبِّل له ابن زرب يدا قط[35]، و قد كان لـ"أبي الوليد الباجي" (ت 474هـ) القبول عند كثير من ملوك الطوائف، و ذاع صيتُه لدى وُلاَّة جزيرة "مَيُورْقَةَ" بشرقي الأندلس بعد أن غلب على ابن حزم (ت 456هـ).

2.4. تشجيع الدراسات الفقهية المالكية:

لقد سَعَت السلطة الحاكمة في بلاد الغرب الإسلامي إلى تشجيع الدراسات الفقهية المرتبطة بفروع المذهب المالكي، حتى بَلَغَ بِبَعض التوجهات السياسية أن جَعَلت ذلك التشجيعَ على حساب بعض العلوم الأخرى، كالأدب و اللغة، و لعل الشاعر الأندلسي "الأعمى التطيلي" (ت 525هـ) قد عَبَّر في بعض لحظات الإحساس بالتعاسة عن هذا المعنى بأجلى عبارة حين قال:

فيا دولة الضيم اجهلي أو تجاهلي * فقد أصبحت تلك العرى و العرائك
و يا "قام زيد" اعرضي أو تعارضي * فقد حال من دون المنى "قال مالك"[36]

فـ"قال مالك" قد طَرَدَتْ "قام زيد"، أي أن الفقه قد أبعد الأدب و اللغة، و أصبحت الكلمة العليا للفقهاء.ثم إن التحفيز على الكتابة و التأليف يلعبان دورا دعائيا لِفكرةٍ ما أو مذهبٍ معين، و يعملان على الترويج لذلك حتى يُصبح المؤثرَ في عقلية الأفراد و المجتمع، و هذا قد انطبق على الطفرة التي شهدها المذهب المالكي بالمغرب و الأندلس، خاصة خلال القرن الخامس الهجري.

و قد كان طَلَبُ الأمراء من العلماء وَضْعَ المدونات و المصنفات العلمية أمرا متكررا، ويضرب الأمير "الحَكَم المُسْتَنصَر بالله" في ذلك أروع الأمثلة؛ فقد وصفه الخشني (ت: 366هـ) الذي وضع له المؤلفات الجليلة قائلا: «وَصَلَ اللهُ بالأمير الحكم المستنصَرِ أسبابَ السعادة ... إنه لَمّا ... سَدَّدَهُ الله في حفظ العلوم و مطالعة الأخبار، و في معرفة النسب و تقييد الآثار، و في

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الإشادة بفضائل السلف والتقليد لمناقب الخلف، و في التذكير بمنسي الأنباء و الإشارة إلى السالف من القصص ... فتحرك أهل العلم بما حركهم إليه الأمير الموفق، فاستحفظوا ما أضاعوا من غرر الأخبار، و قيدوا ما أهملوا من عيون المعارف،فالحمد لله الذي جعل الأمير إماما في الخير و دليلا في طرائق الرشد وهاديا إلى جميل المذاهب»[37].و عن علاقة هذا العالم (أي الخشني) بهذا الأمير (أي الحَكَم المُسْتَنصِر بالله) يقول "القاضي عياض": «كان ابن حارث [أي الخشني] نبيهاً ذكياً، فقيهاً فطناً، متقناً عالماً بالفتيا، حسن القياس في المسائل، و أولاه الحَكَمُ المواريث ببجانة، و ولي الشورى بقرطبة، و تمكن من ولي عهدها الحَكَم، وألف له تواليف حسنة. منها كتابه في "الاتفاق و الاختلاف في مذهب مالك"، وكتابه في "التحاصُر والمغالاة"، وكتاب "الفتيا"، و كتابه في "تاريخ علماء الأندلس"، و "تاريخ قضاة الأندلس"، و "تاريخ الأفريقيين"، وكتاب "فقهاء المالكية"، ...»[38].

و لعل النموذج الأمثل الذي يبين مدى استغلال الخلفاء لجهود العلماء بغية وضع الكتب الجامعة النافعة قصة الموسوعة الفقهية المالكية الموسومة بـ "الاستيعاب"، و التي أوردها "القاضي عياض" في "ترتيب المدارك"، قال: «كان ساقطاً إلى الحَكَم أمير المؤمنين كتابٌ مِن رأي مالك، ابتدأه بعض أصحاب إسماعيل القاضي، و بوبه و قدره ديواناً جامعاً لِقول مالك خاصة، لا يشاركه فيه قولُ أحدٍ من أصحابه باختلاف الروايات عنه، و ذِكرِ مَن رواها، مضى للمؤلف منه مقدار خمسة أجزاء أو نحوها، و اخترمته المنية عن تمامه، فلما رآه الحَكَم أعجبته بَساطتُه و حَرِص على إكمال الفائدة به، فذاكر به قاضيَه "ابن السليم"، و سأله هل عندهم من يكمله على الرغبة؟ فقال له: نعم بشرط إباحة أمير المؤمنين خزانة كتبه للبحث عن أقوال مالك حيث كانت، رواياتُ المكيين و المدنيين و العراقيين والمصريين و القرويين والأندلسيين و غيرهم، فقال له الحكم: افعل ذلك على ضنانتي بها حرصاً على إكمال الفائدة، فسعى له الفقيهين "أبا بكر المعيطي القرشي" هذا، و "أبا عمر ابن المكوى"، فمكنهما من الأسمعة و ما جانسها، فاقتدرا منها على ما أراداه، و ألّفا كتاب "**الاستيعاب الكبير**" في مائة جزء، بلغا فيه النهاية، ...، فلما تم الكتاب سُرّ به و وصل كل واحد منهما بألف دينار و منديل بكسوة، و قدمهما إلى الشورى»[39].

يضاف إلى هذا عناية الأمراء باقتناء نفائس الكتب و إقامة الخزائن الكبرى؛ فمثلا "الحَكَم المُسْتَنصِر بالله" كان «جامعاً للعلوم، محباً لها، مكرما لأهلها، و جمع من الكتب في أنواعها ما لم يجمعه أحد من الملوك قبله هنالك؛ و ذلك بإرساله عنها إلى الأقطار، و اشترائه لها بأغلى

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الأثمان، ونفق ذلك عليه فحمل إليه»[40]، ويزيد "المقري" أنه «كان يستجلب المصنفات من الأقاليم والنواحي باذلا فيها ما أمكن من الأموال حتى ضاقت عنها خزائنه وكان ذا غرام بها قد آثر ذلك على لذات الملوك»[41].

3.4. مناصرة المذهب المالكي:

لقد حسم أهل بلاد الغرب الإسلامي -الأمراء منهم و العلماء- أمر اختيار المذهب الذي يتبعوه، حيث أنهم لم يرضوا بمالك و مذهبه بديلا، و بالرغم من دخول مذهب الأوزاعي الأندلسَ قبل المذهب المالكي؛ لكنه سرعان ما اندثر فقه الأوزاعي و انتشر فقه الإمام مالك، و بذلك لم يعد بالإمكان السماح لغيره بالتطبيق في واقع حياة الناس.فدخول المذهب المالكي في واقع الحياة و تحكيمه في مختلف قضايا الناس و مصالحهم الدنيوية والدينية هو الذي يجعل المذهب حيا، و إلا فقد وُجد في الأندلس فقه ظاهري و فقه حنفي، لكن لما لم يتجاوزا الحياة الشخصية لفقهائهما لم يُسمح لهما بالتطبيق على الأمور الحيوية للناس.

و قد مر في صفحات هذه الورقة ما كتبه الخليفة الأندلسي لأهل إفريقية و المغرب الأقصى حاضا لهم على الدخول في طاعته، و ما ذلك إلا دفاعٌ عن المذهب المالكي و تضييقٌ على أعدائه من الشيعة الفاطميين ومحاولةٌ لإنقاذ الأهالي من ضلالات "بني عبيد" و حملُهم على الرجوع إلى السنة ومذهب إمامها "مالك". كما أن الدولة المرابطية التي قامت على أسسِ دعوةٍ إصلاحية دينية كانت فرصة للتمكين للمذهب المالكي عن طريق محاربة المذاهب الأخرى، و انتهاج وسائل المصادرة الفكرية للتيارات المخالفة له.

هذه بعض الملامح التي تُجَلّي دعم السلطان في حمل الناي على المذهب المالكي ببلاد الغرب الإسلامي، و هو يؤكد بوضوح أن هذا الدعم و هذا الدور هو دور الإتمام و التمكين للمذهب و ليس التأسيس و التنظير له، و هو ما ينبغي حملُ و فهمُ كلام ابن "حزم" عليه عندما قال: « مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان: مذهبُ أبي حنيفة؛ فإنه لما ولي قضاءَ القضاة أبو يوسف كانت القضاةُ مِن قِبَله، فكان لا يُوَلِي قضاءَ البلاد مِن أقصى المشرق إلى أقصى أعمال إفريقية إلا أصحابَه و المنتمين إلى مذهبه، ومذهبُ مالك بن أنس عندنا فإن يحيى بن يحيى كان مَكِيناً عند السلطان مقبولَ القول في القُضاة، فكان لا يلي قاضٍ في أقطارنا إلا بمشورته و اختياره، و لا يشير إلا بأصحابه ومَن كان على مذهبه»[42].

5. الخاتمة:

بعد هذا العرض المتواضع يمكن الخروج بجملة من النتائج:

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

- ✓ آذَنَتْ نهايةُ القرن الثاني الهجري ببداية نشوء مدرسةٍ فقهيةٍ مالكية ببلاد الغرب الإسلامي امتدادا من القيروان و مرورا بفاس و وصولا إلى الأندلس.
- ✓ ساهمت عدة عوامل في انتشار و استمرار الفقه المالكي بهذه البلاد، و تعددت طبيعة هذه العوامل بين ما له طبيعة نفسية، و طبيعة مكانية، وطبيعة منهجية.
- ✓ تعرض المذهب المالكي ببلاد المغرب: الأدنى و الأوسط و الأقصى، إلى هزات و عواصف، كان أكثرُها ذا طابع سياسي و عقدي، و لكنَّ استماتةَ علمائه و ثبوتَ أصوله و استواءَ فروعه و رعايةَ السلطة له حال دون انقراضه.
- ✓ أدت الدولة دورا بارزا في إلزام الرعية بالمذهب المالكي عن طريق إسناد المناصب الحساسة، كالقضاء والإفتاء، للفقهاء المالكيين.
- ✓ دعمت السلطة جهودها في التمكين للمذهب المالكي بنشره في مختلف البقاع و الآفاق القريبة والبعيدة مستعملة في ذلك إرسال البعثات العلمية و تشييد المدارس العلمية.
- ✓ لم تكن نصرة السلطة للمذهب المالكي مجردَ تقليدٍ سياسي أو إجراءٍ تَفرضه مصلحة الحُكم، بل كانت هذه النصرة مبنيةً على اعتبارات عقدية و موضوعية علمية و مصلحة اجتماعية و سياسية و قناعة دينية وراءها -في الأغلب- التفاهمُ و التعاون بين العلماء و الأمراء.
- ✓ تأثير ذوي السلطة و النفوذ في نصرة المذهب يكون قويا إذا استند إلى قاعدة علمية و شعبية، وإلا كان هشا و محدودا، سرعان ما يفقد ديمومته و لو كانت السلطة قوية، مثل ما وقع للتشيع العبيدي في إفريقية ولِمهدوية الموحدين في المغرب الأقصى؛ فإنهما لم ينبنيا على أسس إسلامية صحيحة، و رغم القوة التي فرضا بها، إلا أنهما لم يستمرا بهذه الديار.
- ✓ إن إلزام الناس بالمذهب ليس تضييقا عليهم بقدر ما هو إثارة الانتباه إلى البحث داخل المذهب ودراسة رواياته المتباينة لأجل مزيد من الاستفادة منه في حل قضايا الناس و مستجدات الحياة.
- ✓ تجلى دعم السلطة للمذهب المالكي في محاولة إشراك علماء المالكية في الحكم و التشجيع على

البحث و التأليف في فروع المذهب و كذا في التصدي للمخالف بغية نصرة المذهب، و لهذا فإن دور السلطان في ذلك هو دور المتمم و المساعد و الممكن، لا دور المؤسس و المنظر.

أما ما يراه الباحث من التوصيات و الآفاق المناسبة لهذه الدراسة فهو:

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

❖ توجيهُ البحوث الأكاديمية ذات الطابع التاريخي -وصفاً و تحليلاً، قراءةً و استنتاجاً- إلى ضرورة الاهتمام بمواضيع التاريخ المذهبي في بلاد الغرب الإسلامي عن طريق دراسة مصادر و مدونات الطبقات والتراجم والنوازل و نحوها.

❖ تحفيزُ الطلبة و الباحثين إلى الاهتمام بمثل هذه الدراسات التي تبرز المعالم الكبرى و الأطر الإستراتيجية لعلاقة الحاكم بالعالم على مدى الفترات التاريخية من أجل تفعيل ما يتناسب منها مع الواقع المعاصر.

الهوامش:

[1] أبو بكر بالعربي، **العواصم من القواصم**، تح: عمار طالبي، مكتبة دار التراث، مصر، (د.ط)، (د.س)، ص360.

[2] ينظر: عبد العزيز الخليفي، **الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي –مصطلحاته و أسبابه-**، المطبعة الأهلية، بيروت، (د.ط)، 1993م، ص43.

[3] ينظر: علي العدوي، **حاشية العدوي على شرح الخرشي على مختصر خليل**، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1997م، ج1، ص34-35.

[4] ينظر: عبد الرحمن الجيلالي، **كبف رسخ المذهب المالكي بالمغرب العربي**، مجلة الموافقات، ع3، 1994م، ص226-227.

[5] القاضي عياض، **ترتيب المدارك و تقريب المسالك**، تح: عبد القادر الصحراوي، مطبعة فضالة، المغرب، ط1، 1970م، ج3، ص80.

[6] ينظر: إبراهيم بن فرحون، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تح: الجنان مأمون، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1996م، ص.

[7] ينظر: زين الدين بن الوردي، **تاريخ ابن الوردي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م، ج1، ص303.

[8] ينظر: شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، تح: شعيب الأرنؤوط و آخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت،.(د.ط)، 1996م، ج15، ص187.

[9] ينظر: عبد الرحمن الجيلالي، ص228.

[10] ينظر: القاضي عياض، **ترتيب المدارك و تقريب المسالك**، تح: سعيد أعراب، مطبعة فضالة، المغرب، ط1، 1983م ج8، ص82.

[11] ينظر: أحمد المقري، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1997م، ج2، ص46.

[12] المرجع نفسه، ج3، ص230.

[13] منهم: أبو زهرة، محمد، **مالك –حياته و عصره-**، القاهرة، (1964م).
الجندي، عبد الحليم، **مالك بن أنس**، القاهرة، (1969م).

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[14] ينظر: إبراهيم بن فرحون، ج1، ص418.

[15] عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، تح: خليل شحاذة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1988م، ص528.

[16] ينظر: القاضي عياض، **ترتيب المدارك و تقريب المسالك**، تح: ابن تاويت الطنجي، مطبعة فضالة، المغرب، ط1، 1965م، ج1، ص26.

[17] ينظر: أبو إسحاق الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة**، تح: مشهور بن حسن، دار ابن عفان، اللرياض، ط1، 1997م، ج1، ص11.

[18] ينظر: أحمد المقري، ج2، ص21

[19] ينظر: القاضي عياض، ج1، ص27.

[20] أبو العباس الونشريسي، **المعيار المعرب**، تح: وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، المغرب، ج6، ص357.

[21] المرجع نفسه، ج12، ص26.

[22] القاضي عياض، ج1، ص27.

[23] عبد الواحد المراكشي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تح: محمد سعيد، دار الكتاب، الدر البيضاء، ص252.

[24] المرجع نفسه، ص254.

[25] أبو مروان بن حيان، **المقتبس من أنباء أهل الأندلس**، تح: عبد الرحمن حجي، دار الثقافة، بيروت، ص174-175.

[26] المرجع نفسه، ص111-114.

[27] المرجع نفسه، ص174.

[28] محمد الخشني، **قضاة قرطبة**، الدر المصرية للتأليف و الترجمة، القاهرة، ص65.

[29] العباس الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تح: جعفر الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ج1، ص194.

[30] أبو عمرو بن عبد البر، **جامع بيان العلم و فضله و ما ينبغي في روايته و حمله**، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ج1، ص132.

[31] عبد الواحد المراكشي، ص254.

[32] أبو مروان بن حيان، ص180.

[33] المرجع نفسه، ص.

[34] أحمد المقري، ج3، ص214

[35] ابن فرحون، ص.

[36] إحسان عباس، **تاريخ النقد العربي عند العرب**، دار الثقافة، بيروت، ص495.

[37] محمد الخشني، ص23.

[38] القاضي عياض، ج، ص23.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[39] القاضي عياض، ج، ص23.

[40] الحميدي أبو عبد الله، **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، الدر المصرية للتأليف و الترجمة، القاهرة، ج1، ص43.

[41] أحمد المقري، ج1، ص395.

[42] محمد بن حزم محمد، **رسائل ابن حزم الأندلسي**، تح: عباس إحسان، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ج2، ص229.